

## الإصاف في معرفة الراجح من الخلاف على مذهب الإمام أحمد بن حنبل

وان لم يحكم المالكي بل قال ثبت كذا فكذلك لان الثبوت عند المالكي حكم .  
ثم ان رأي الحنبلي الثبوت حكما نفذه والا فالخلاف في قرب المسافة ولزوم الحنبلي تنفيذه  
ينبغي على لزوم تنفيذ الحكم المختلف فيه على ما تقدم .  
وحكم المالكي مع علمه باختلاف العلماء في الخط لا يمنع كونه مختلفا فيه ولهذا لا ينفذه  
الحنفيه حتى ينفذه حاكم .  
وللحنبلي الحكم بصحة الوقف المذكور مع بعد المسافة .  
ومع قربها الخلاف لانه نقل إليه ثبوته مجردا .  
قاله بن نصر [١] .  
وقال ومثل ذلك لو ثبت عند حنبلي وقف على النفس ولم يحكم به ونقل الثبوت إلى حاكم  
شافعي فله الحكم وبطلان الوقف .  
وامثلته كثيرة .  
فائدة لو سمع البينة ولم يعدلها وجعلها إلى آخر جاز مع بعد المسافة قاله في الترغيب .  
واقصر عليه في الفروع .  
تنبيه قوله ويجوز ان يكتب إلى قاض معين والى من يصل إليه كتابي هذا من قضاة المسلمين  
وحكامهم .  
قال الشيخ تقي الدين رحمه [٢] وتعيين القاضي الكاتب كشهود الاصل وقد يخبر المكتوب إليه  
قال الاصحاب في شهود الاصل يعتبر تعيينهم لهم .  
قال القاضي حتى لو قال تابعيان اشهدنا صحا بيان لم يجر حتى يعيناها .  
قوله فاذا وصلا إلى المكتوب إليه دفعا إليه الكتاب وقالوا